لماذا يفتقر البحث الإعلامي إلى الأصالة؟

تحليل تاريخي نقدي مقارن في ضوء الاستنساخ والمحاكاة للتراث الأمريكي في علوم الاتصال الجماهيري

خلاصة تجربة في النقد الذاتي (١)

د. حمَّاد إبراهيم
أستاذ مساعد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

ما قبل البحث :

أولاً: في ألف باء الأصالة .. الوعي بالتاريخ

إلى أساتذتنا الكبار :

أحمد حسين الصاوي، خليل يوسف صابات، مختار مُحمَّد التهامي، جمال الدين العطيفي، عبد الملك عودة، إجلال مُحمَّد خليفة، مُحمَّد سيد مُحمَّد، سامي عزيز جيّد، جيهان رشتي، مُحمَّد علي العويني، سوسن عبد الملك، انشراح الشال، فؤاد أحمد سليم، أميرة مُحمَّد العباسي، عاطف عدلي العبد، مُحمَّد أمين يوسف الوفائي.

يرحمُهم الله جميعا، ويُحسِنُ إليهم بقدر ما أثروا حياتنا العلمية، وأكسبوها عمقاً وخصوبةً وأصالةً ومصداقيةً وجمالا، وبقدر ما تميَّزوا بالتعامل مع التأهيل الإعلامي على أنه رسالة؛ فلم تخدعْهم إغراءاتُ المهنة، ولم تأخذْهم بعيداً عن جوهرها النبيل ، حين شغلهم التكوين العلمي والمهني المُتقدّم لأجيالٍ عهدوا إليها بأمانة التعبير عن آمال الوطن وهمومه، وراهنوا كثيراً على قدرتها في صون الهوية الحضارية للأمة، والدفاع عن حلمها التاريخي بالحرية، والكرامة الإنسانية، والعدل الاجتماعي، والوحدة، والاستقلال الوطني، والتنمية، والتقدم، والاعتماد على الذات، والأصالة الحضارية، والاستنارة الفكرية، والاستيعاب الواعي لتيارات الفكر العالمي، والتفاعل الخلاق مع تجارب الشعوب والحضارات الأخرى .

عايشناهم، وتتلمذنا على أياديهم؛ فرأيناهم أساتذةً كبارا، اقترنت مسيرتُهم الجامعية بالجدية والإخلاص والاجتهاد في ارتياد الآفاق الجديدة لعلوم الصحافة والاتصال الجماهيري، وقامت حياتُهم المهنية على روح إنسانية جعلتهم الأكثرَ رقياً في وظيفتهم التربوية، وفي إدارة العلاقة مع الأجيال التالية من المعيدين والمدرسين المساعدين وغيرهم من الباحثين.

لابد من أن نذكر لهم أنهم كانوا خيرَ من وعى سُننَ الكونِ والحياة في تتابع الأجيال، والتسامح مع الجديد، وإدراك الحاجة للتغيير، وجدوى التفاعل الخلاق بين الأجيال، وضرورات الاستماع والاستيعاب للرؤى والتصورات التي تُجسِّدُ حماسَ جيل آخر.

وسيبقى محفورًا في الذاكرة أنهم أخلصوا في حبِّنا، وصانوا حقوقَنا، واحترموا العقل فينا، ومنحونا من فرص التقدُّم والصعود ما كان غيرُهم حريصاً على أن يسلبَنا إياه ويحرمَنا منه، ولم يتآمروا على اجتهادنا، ولم يغدروا بنزوعنا نحو التجديد والاختلاف، ولم يستعذبوا إيلامنا، وكانوا لنا سندًا وعونًا؛ حتى صار من حقهم علينا أن نستدعيَهم نموذجاً تاريخياً مضيئا لهذه "الأستاذية" التي يحتاج إلى منظومتها القيمية " أساتذةٌ " معاصرون.

ثانيًا: قصة هذا البحث:

طوال ما يقرب من خمسة وأربعين عاماً من عمري الجامعي والأكاديمي لازمني إيمانٌ كامل بأن أتابع ما يخاطب العقل وأرتاد المنتديات التي تثري الفكر وترتقي بالتفكير، وأحترم من يمكن أن يساهم في تشكيل الضمير اليقِظ، وأتوقف أمام ما يستحق المراجعة، وألتزم بالصراحة والوضوح والدقة والأمانة في رصد ما قد يحتاج إلى التصحيح.

وقد تعوَّدت على أن أقفزَ دومًا فوق ما يتحتم عليَّ أن أفعله لأصون مصالحي الشخصية وأرعاها، وآثرت أن تكون المصلحة العامة معيارا، يلزمني بألاّ أغادر هذا الموقف أو ذاك طالما أن فيه ما يخدم العلم الذي نحمل راياته، ويضيف لرصيد الجامعة التي نشرف بالانتماء إليها، ويقدم للأجيال التالية من زملائنا المعيدين والمدرسين المساعدين ومن في عمرهم من الباحثين –على وجه التحديد– خبرة تقوم على احترام العقل، وتنشد بث الثقة في النفوس، وتطمئنهم إلى أنهم يملكون الكثير مما يمكن أن يكون لهم فيه فضل السبق والريادة، وتنبههم إلى أن الحرص المُبكِّر والمستمر على البناء العلمي والفكري والثقافي للذات يحرق الكثير من المراحل، ويضعهم في "مكانة" تتجاوز بكثير المواقع والرتب التي ألفوها في حياتهم الجامعية.

واليوم أشعر بنوع خاص من المتعة الفكرية وأنا أستدعي المعيار ذاته؛ هذا الذي شجعني على أن أرتاد أرضا أراها جديدة.

منذ فترة بعيدة تلاحقني الحاجة إلى مراجعة مسيرتنا العلمية فيما اصطلحنا على تسميته بعلوم الاتصال الجماهيري؛ ما الذي فعلناه بالضبط طيلة ما يقرب من ثمانين عامًا من عمر الدراسات الإعلامية منذ افتتاح معهد الصحافة العالي في كلية الآداب بجامعة القاهرة في العام ١٩٣٩؟ ما معالم الدور الذي قام به رواد الدراسات الإعلامية من أساتذتنا الكبار؟ ولماذا اتسمت اسهاماتهم العلمية بالخصوبة والعمق والدقة والاستنارة والجدية؟ وماذا كان موقفهم من حركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟ وهل

اقترنت اسهاماتهم بالإدراك المتكامل للعلاقة العضوية بين الجامعة والمجتمع وعلاقة التفاعل المتبادل بين وسائل الإعلام وحركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي شهدتها مصر في حقب تاريخية تباينت فيها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتتابعت فيها متغيرات داخلية وخارجية، حملت معها الكثير مما لم تنج الجامعة ووسائل الإعلام من آثاره؟ ماذا أنجزت الأجيال التالية لجيل أساتذتنا الكبار من الرواد في هذا الحقل المعرفي المهم؟ هل نجحت هذه الأجيال في تقديم الجديد الذي يثبت القدرة على البناء فوق ما انتهت إليه الأجيال السابقة؟ أم أنها آثرت السلامة بالنقل عن أعمال السابقين حينا والركون إلى الترجمة عن الأدبيات البريطانية والأمريكية والفرنسية حينا آخر؟ وإذا كان إدمان النقل لأدوات البحث وأساليبه ومناهجه وأطره النظرية واستنساخ الكثير من الأفكار من هنا وهناك هو الملمح الغالب على الإنتاج العلمي المعاصر في مجالات الاتصال الجماهيري، فما أبعاد هذه الظاهرة؟ وما تأثيراتها؟ وكيف يمكن تفسيرها؟ وكيف السبيل للتعامل معها والحد من آثارها؟

كانت القضية همًّا، وبقيت التساؤلات حاضرة لا تغادر الذاكرة ؛ أسجِّلُها وأنظر فيها من حين لآخر، وأراجعها حذفاً وإضافة، وفي داخلي يقين بأنني مسئول عن الإجابة عنها، ولكنني لا أدري بالضبط متى أستجيب لنداء الفكرة الذي أسمع صداه كلما طالعت دراسة أو حضرت مؤتمرًا أو شاركت في منتدى؛ مما يثير الشجون ويستفزُّ الفكرَ ويوقظ الضمير إلى أن وقت تحمل المسئولية وإنجاز المُهمَّة قد حان.

إن هذا هو ما حدث بالضبط حين طالعت الصياغة المبتكرة لفكرة هذا المؤتمر؛ "نحو أجندة مستقبلية لبحوث الإعلام .. إشكاليات التحول من النمطية إلى التجديد والإبداع" والعرض المبدع لمحاوره، والاختيار الدقيق لموضوعاته، وعمق الاستيعاب للتاريخ، وأمانة الرصد لدروسه، وجمال الوعي بالمسئولية، وبراعة التقديم للقضية وموجباتها بقلم واحد من أكثر أساتذة الإعلام وعيا وأمانة وكفاءة وأخلاقا وسلوكا صديق الدراسة والعمر الأستاذ الدكتور محمد سعد وهو يُقرِّر"على مدى ما يقرب من خمسة عقود، لم تبرح الدراسات الإعلامية العربية مكانها، حيث ظلت في معظمها أسيرة

للدراسات الكمية والإمبيريقية. ورغم التطور الكمي الكبير في عدد الباحثين وعدد كليات ومعاهد وأقسام الإعلام، إلا أن هذا لم يصاحبه تطور نوعي على المستويات النظرية والمنهجية والمعرفية، حيث توضح أجندة المؤتمرات العلمية السنوية غلبة الطابع النمطي في الموضوعات، والمشكلات البحثية، والمداخل النظرية، والتقنيات المنهجية، والنتائج، ليبقي الاختلاف فقط في الوسيلة الإعلامية محل الدراسة، والمجال الجغرافي للعينات.

ويصعب إنكار أو تجاهل الاجتهادات البحثية الرامية إلي ارتياد مجالات بحثية مهجورة، وتحفيز المنتج البحثي العربي، وتعميق المعرفة العلمية في مختلف التخصصات الإعلامية. و لكن تبقي تلك الاجتهادات وكأنها تغريد خارج السرب البحثي الشغوف بإعادة إنتاج ما سبق بحثه، الأمر الذي يوصد الباب أمام مجالات التجديد والإبداع، ويغل فكر الباحثين عن التجديد والاجتهاد والابتكار.

وفي هذا الإطار، تتزايد الحاجة إلي مراجعة نقدية للذات والآخر، وإدارة حوار علمي حول وضعية الدراسات الإعلامية بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، وصياغة أجندة بحثية مستقبلية تزاوج بين الكمي والكيفي، وبين النظري والميداني، وبين التطبيقي والنقدي، في إطار الاستخدام الواعي للأطر النظرية والمنهجية، والسعي لمراجعتها وتطويرها لمواكبة التحولات المجتمعية والتكنولوجية والخصوصية الثقافية."

تقديرًا لهذه الرؤية الخصبة والمهمة في الدعوة إلى التعامل الجاد مع مشكلات البحث الإعلامي المعاصر رأيت أن الواجب يحتم علينا أن نتجه مباشرة إلى أصل المشكلة فيما نحن عليه "الافتقار إلى الأصالة في البحث الإعلامي المعاصر" إلى الحد الذي يمكن أن تلاحظ فيه بوضوح أن جيل أساتذتنا من الرواد الكبار الذين حملوا على عاتقهم تأسيس الدراسات الصحفية كانوا أكثر "أصالة" مما نحن عليه الآن، على الرغم من أن اللحظة التاريخية للميلاد، حتَّمت عليهم أن يكونوا الأكثر استنادا إلى تراث المدارس الأمريكية والبريطانية والفرنسية في التنظير لنظم الإعلام ونظرياته ووسائله والمهارات اللازمة لممارساته ومسئولياته الاجتماعية وأخلاقياته وتشريعاته. وهذا هو ما

دفعني لأن أولي عنايةً خاصة لإنجاز دراسة تحليلية تاريخية نقدية تأخذ في اعتبارها ظاهرة النقل عن الإنتاج العلمي لجيل الرواد في البحث الإعلامي والاستنساخ للتراث البريطاني والأمريكي والفرنسي في علوم الاتصال الجماهيري في مصر .

ثالثًا: الإطار العام لمجتمع البحث .. محاذير وحدود

١. لا ينطوي هذا البحث على أي تعميم في التقويم والحكم على أصالة البحث الإعلامي المعاصر. وهذا التفكير ينطلق أولا من الاعتقاد بأن التعميم يجافي الواقع والمنطق، ويقودنا بالضرورة ثانيا إلى الإقرار بأن لدينا بحوثا عديدة تمثل تجسيدا بارزا للأصالة بأركانها، ويزخر تاريخ الدراسات الإعلامية بنماذج من الباحثين الذين اجتهدوا كثيرا في أعمالهم العلمية حتى صاروا علامات مهمة لأصالة نادرة في تخصصاتهم؛ حين سلكوا طرقا غير مألوفة في اختيار موضوعاتهم، ونبهونا لمفاهيم جديدة، وأثاروا اهتمامنا بقدراتهم على الضبط المنهجي لأدوات المعالجة ومناهجها وأطرها النظرية، وخلقوا لدينا الحاجة للاهتمام بأعمالهم، وتأملها، والنظر في كيفية الاستفادة منها.
٢. كذلك فإن تقويم البحث الإعلامي المعاصر والحكم على أصالته من المشروعات العلمية التي تتجاوز طاقة الباحث الفرد، ويحتاج إلى باحثين تتوزع تخصصاتهم بين سائر حقول الدراسات الإعلامية. وكلما توفَّر هذا الفريق من الباحثين، ازدادت فرص المراجعة والتقويم لا نتاج علمي تتعدد أشكاله؛ حيث الكتب، وأطروحات الماجستير والدكتوراه، والبحوث المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة، والبحوث المقدمة للمؤتمرات وحلقات النقاش.

إن هذا مشروع ضخم لعمل علمي مهم. وهذا البحث يمثل الحلقة الأولى في هذا المشروع، وإذا كنت أقر باستحالة الإنجاز الفردي له، فإنني أتطلع إلى الإنجاز الجماعي لهذا الحلم، ويسعدني أن يشاركني فيه زملاء آخرون. وقد أردت بهذه البداية أن أضع

تصورا لقاعدة علمية يمكن أن نبني عليها في سعينا من أجل الإنجاز المناسب لهذا المشروع.

٣. يلاحظ المتابع لمسيرة الفكر العربي منذ أواخر الثامن عشر أنه تحت وطأة حشود القوى الاستعمارية التي تكالبت على الأمة العربية والإسلامية، ومع اكتساب عمليات الاختراق الثقافي والفكري والاقتصادي والسياسي التي عمد إليها الاستعمار الجديد، قوة دفع هائلة في القرنين التاسع عشر والعشرين، سيطرت على حياتنا الفكرية ثنائيات الأصيل والوافد، القديم والجديد، الاتباع والابداع، واتجهت تيارات فكرية إلى أن تضع هذه الثنائيات في مواجهة بعضها؛ حتى ساد الانطباع بأن الأصيل ضد الوافد، ولا سبيل إلى التوفيق بين القديم والجديد، وأن الإبداع ضروري لنفي الاتباع. وهذا لون من المعالجات يفتقر إلى المنطق والتوازن، وتعوزه الروية والحكمة، ويعكس قدرا من الانغلاق والتعصب اللذان يحولان دون الانفتاح والتفاعل، ويفضيان إلى العزلة والانكفاء على الذات والجمود.

ليس لهذا البحث علاقة بهذه النظرة التي سيطرت على الحياة الفكرية لمجتمعاتنا لقرون؛ فجعلتنا نجترُّ مقولاتها وندفع ثمنَ ويلاتها منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى اليوم. فقد كان هذا ومازال نتيجة للإحساس بالدونية وغياب الثقة في النفس اللذان عطلا تحمل مسئولية الاجتهاد والتجديد، وأفقدا الأمة الندية في التعامل مع الثقافات والحضارات الأخرى، ودفعاها إلى استمراء النقل والتقليد والاستتباع، وأفضيا على – الجانب المضاد– إلى خلق بيئة مواتية لتيارات تنزع إلى المغالاة وربما التطرف في الاعتقاد بأن الركون إلى القديم يتطلب التحصن ضد الجديد، وأن الرفض المطلق لكل ما هو وافد من علامات الأصالة.

على العكس من هذا تماما، نستدعي خبرة الحضارة العربية الإسلامية التي أسست في أوج ازدهارها لقانون التطور الحضاري، فأدركت أن تبادل الأخذ والعطاء من ضرورات البناء والتقدم، وكان عطاؤها العلمي للحضارة الفارسية والهندية والصينية

والغربية يقترن بالحرص على طلب علوم هذه الحضارات والاستفادة منها والوقوف على أسرار القوة فيها، ولم نجد من يتذرع بالأصالة حجة للتعصب أو الدعوة للانغلاق الفكري، ووجدنا من يقيم رابطا قويا بين الأصالة وعمق دراسة اسهامات الحضارات الأخرى، والجدية في التعامل مع ثقافاتها. وتلك كانت أعلى درجات الأصالة التي اقترنت فيها الثقة بالنفس بالقدرة على الاجتهاد والإبداع، بالإدراك السليم لأهمية الانفتاح على علوم الحضارات الأخرى بالرؤية الإسلامية التي تحض على الانفتاح الحضاري، وتقيم وزنا خاصا للعلماء، وتحث على طلب العلم والسعي من أجله، وترقى بطلبه إلى مستوى الفريضة.

٤. ليس من أهدافنا في هذا البحث رصد علاقة بحوث أو دراسات بعينها بقضية الأصالة في البحث العلمي، ولا من أهدافنا تعقب حضور الأصالة أو غيابها في الإنتاج العلمي لهذا الباحث أو ذاك. لقد لاحظت انتفاء عنصر النيَّة أو القصد في الأعمال التي تفتقر إلى الأصالة، ولاحظت استحالة تصنيف بحوث –وكذلك باحثين– تحت لافتة "تيار العداء للأصالة" مثلا في البحث الإعلامي المعاصر؛ ذلك لأنها أعمال متباعدة في أهدافها، ولا يوجد ما يدل على أن هناك حركة جماعية واعية منظمة تحتكم إلى موقف العداء، وتتضاءل قيمة محتواها فتخلو من "الفكر" الذي يمثل الأساس الموضوعي الذي نستند إليه في عملية تصنيفها بصفتها "تيارات" في تاريخ العلم.

نحن هنا بصدد ما نسميه بـ"**الاتجاه الغالب**" في البحث الإعلامي المعاصر ونعني به وقوع بحوث ضمن تصنيف الافتقار إلى الأصالة، لا لأن أصحابها يعمدون إلى ذلك، وإنما لأنهم تعرضوا – كما غيرهم خلال عقود– لـ"ثقافة سائدة" في مؤسساتنا العلمية، كرَّست داخلهم بفعل التراكم التاريخي نزوعا لإيثار السلامة بالنقل عن السابقين، ومخاصمة الاجتهاد، والخوف من التجديد، والاعتقاد بأن العلم هو النقل عن تراثنا وتراث غيرنا، ولسنا في حاجة إلى تقصي الحقيقة في مصادرها بهذا المستوى من الإنجاز أو

ذاك؛ لأن ذلك تعقيد لا قيمة له، ولأننا لسنا في حاجة إلى جدية تمثل عبئا يُعطِّلُ رغبتنا في بلوغ الأهداف بأيسر الطرق وأسرعها.

ومن يتابع هذه الثقافة، يرصد فعلها التربوي في أجيال من الباحثين، ويلاحظ أنها تمثل " **الإطار المرجعي**" الذي يحتكم إليه الباحثون في اختيار فكرة البحث والارتباط بآليات معالجة محددة من دون أن ينتبهوا إلى المسارات التي تدفع بهم ليسلكوها، والآثار التي تنجم عنها.

٥. لا تنشأ الاتجاهات في البحث العلمي – كما في غيره –بشكل عفوي أو بالمصادفة البحتة وإنما تحتاج بالضرورة إلى "**بيئة**" تغذيها و"**مناخ**" يهيئ لها فرص النمو والازدهار. وفي أجواء الانفتاح الاقتصادي والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والغرب اندفع الرئيس أنور السادات، منذ العام ١٩٧٤ صوب تبني سياسات اتجهت نحو تصفية المعايير التي صانت قوة الدولة الوطنية وحمت استقلالها الحضاري والثقافي والتعليمي والسياسي، فيظل وعود تبشر بالرخاء والسلام والحرية والديمقراطية، ولافتات ترفع شعارات الواقعية والحكمة والاعتدال وعدم مناطحة الغرب؛ ليثبت للولايات المتحدة أنه مختلف تماما عن عبد الناصر وأنه رجلها الذي يمكن الاعتماد عليه في التأسيس لعهد جديد يؤسس فيه لنظام يعلي من شأن التوجه الرأسمالي في إدارة النشاط الاقتصادي للمجتمع، ويقوم على التعددية الحزبية، ويتجه نحو ما سمي بالتسوية السياسية والاعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ويتنكر تمامًا لدور مصر التحرري الاستقلالي النشيط الذي ألفته في مواجهة إسرائيل والقوى الغربية التي تدعمها في الحقبة الناصرية.

في هذه البيئة، وهذا المناخ كان افساد النخبة في الجامعات من ضرورات تدمير أية روابط تبقي على علاقاتها بتلك السياسات التي حكمت المؤسسات التعليمية والجامعات في حقبتي الخمسينيات والستينيات وانصب الاهتمام فيها على التأهيل النوعي

المتقدم للكوادر العاملة في إطار هيئات التدريس ورعاية برامج التعليم التي تضع الدولة في موقع متقدم على خريطة التعليم الدولية، وتتيح لها فرص المنافسة مع أكثر مؤسسات التعليم تقدما في مناطق مختلفة من العالم. ومن هنا تراجعت تماما كل السياسات التي ترعى المصالح العامة في مؤسسات التعليم الوطني جنبا إلى جنب مع ما جرى في مجال الزراعة والصناعة والصحة والثقافة، وساد الاتجاه نحو تغذية النزوع الفردي لجني الثمار والتركيز على المكاسب الخاصة، وأصبح الحرص على إفساح المجال كاملا أمام النخب الجامعية والثقافية لتغرق في فسادها الخاص مدخلا للسيطرة عليها واحتوائها وتوجيهها في المسار الذي يتسق مع سياسات النظام السياسي ومصالحه.

من هنا تزايدت السرقات العلمية وأصبح السطو على الإنتاج العلمي للغير أمرًا مألوفًا، وصار البحث العلمي تجارة تقوم عليها مكاتب ومراكز جاهزة لأن تبيع لمن يشتري سرًا وعلانية دونما تجريم. وتحت لافتات تتحدث عن تطوير التعليم وتحديثه صارت الولايات المتحدة الأمريكية قبلة للجامعات ومراكز البحوث ؛ طواعية وإجبارا، وتم الدفع بأعداد هائلة من المدرسين المساعدين والمدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة؛ لينخرطوا في برامج وكالة التنمية الأمريكية ومؤسسة فولبرايت من أجل إعادة تأهيل كوادر التعليم العالي في مصر.

في هذه الحقبة كان الفساد والإفساد مشروعًا سياسيًا، يجسد توجهات القيادة، ويساير الرغبة الأمريكية في تفكيك مؤسسات الدولة الوطنية في كل مجال. ولقد كان للبدء بمؤسسات التعليم والإعلام أولوية؛ يبررها تجميد دور هذه المؤسسات في بناء الرأي العام الذي يعي مخططات القوى الأجنبية ويدرك غاياتها، وتفريغها من كوادرها الوطنية التي تحمَّلت مع عبد الناصر مسئولية كشف المخططات الأجنبية في ديار العروبة والإسلام، وتشويه صورة هذه المؤسسات أمام الأجيال الشابة وإفقادها المصداقية والفاعلية ونزع قدرتها على التعبئة والتأثير في الاتجاه الذي يعادي مصالح الغرب الجديدة في مصر.

٦. إن البحث في الأصالة –في جوهره– **بحث عن الهوية** التي تُميِّزُ البحث الإعلامي وتكسبه شخصيةً علميةً جديرةً بالتقدير بين سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية. لقد كان من الطبيعي في المراحل الأولى لنشأة الدراسات الإعلامية أن ينصرف الباحثون لمحاكاة العلوم الاجتماعية في كثير من مناهجها وأدواتها وأطرها النظرية. وقد تعزَّز هذا الاعتماد في ظل علاقة الارتباط والتداخل بين موضوعات هذه العلوم وموضوعات البحث الإعلامي .ومن يتأمل واقعنا المعاصر يلاحظ أن الاستمرار في النقل عن هذه العلوم هو الظاهرة الأكثر حضورا في حياتنا العلمية، وأننا لم نبذل بعد الجهد المناسب في وضع أطر لصياغة علاقة التفاعل الطبيعي بين علوم الاتصال الجماهيري والعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ تجيب على تساؤلات جوهرية: كيف يمكن لعلوم الاتصال الجماهيري أن توسِّع من دوائر الاستفادة من العلوم الاجتماعية والإنسانية بما يثري معالجاتها للظواهر المختلفة، ويجعلها أكثر إدراكا لسياقها المجتمعي والمؤثرات المختلفة حولها؟ وكيف يمكن لعلوم الاتصال الجماهيري أن تغادر موقع النقل التاريخي عن هذه العلوم، وتتجاوزه باتجاه التجديد في الدراسة الإعلامية للمحددات الاجتماعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والقانونية والنفسية للظواهر الإعلامية موضوع الدراسة، على النحو الذي يثبت قدرتها على أن تمد هذه العلوم بما يثريها ويدعوها إلى الاهتمام بالجديد في البحث الإعلامي؟

إننا في أمس الحاجة لمراجعة هذه العلاقة؛ ذلك لأن الإقرار بالارتباط والتداخل في مجالات الدراسة والبحث لا ينفي التمايز والاختلاف في "موضوعات العلم"، كما أنه لا يحتم علينا اقتفاء الأثر في مناهج المعالجة السائدة في علوم مثل الاجتماع والتاريخ والسياسة وعلم النفس والاقتصاد والقانون. وهذا هو الذي يلزمنا بالاجتهاد في المفاهيم والمناهج والأدوات والأطر النظرية على النحو الذي يتناسب مع خصوصية الموضوعات ويكون سندًا في الدفع نحو معالجات يتجلى فيها هذا التمايز الذي يمثل العمود الفقري في هوية العلم.

مشكلة البحث:

من يتابع مسيرة الدراسات الصحفية والإعلامية منذ نشأتها في العام ١٩٣٩ يلاحظ ظاهرة مثيرة للاهتمام وهي **أن جيل أساتذتنا من الرواد الذين تحملوا مسئولية التأسيس كانوا أكثر أصالة في انتاجهم العلمي مما نحن عليه الآن** ؛ فقد نجحوا في إيجاد توازن بين النقل عن التراث الأمريكي والبريطاني والفرنسي في علوم الاتصال الجماهيري، والاجتهاد والجدية في تقديم انتاج علمي بالغ العمق والرصانة في تحليل العلاقة بين الإعلام والمجتمع، واجتهدوا كثيرًا في مواكبة علاقة التفاعل بين وسائل الإعلام وحركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي. وحين يحضر التوازن والوعي بالمسئولية والقدرة على الابتكار في مرحلة الميلاد والنشأة، ويغيب الجانب الأكبر من هذا كله في تاريخنا المعاصر، تكمن المفارقة في حالة البحث الإعلامي المعاصر؛ كما لو أن الدراسات الإعلامية تسير وفق **منطق ابن خلدون** في نهضة الأمم وانحطاطها، هذا الذي يتحدث فيه عما يسميه بدورة التطور التي تبدأ بهمة وحماس يلازمان مرحلة التأسيس، ووعي وإدراك جيد لدروس الماضي وموجبات الحاضر في مرحلة النضج، وخِفَّة ولامبالاة وركون إلى الماضي واستدعاء ما قدمه السلف وغلبة الإحساس بالدونية وفقدان الثقة بالنفس والولع بتقليد الغالب في مرحلة التدهور والتراجع.

في ضوء الدراسة التحليلية لعينة من الدوريات العلمية المتخصصة في علوم الاتصال الجماهيري والكتب الصادرة عن مؤتمرات علمية[••] توقفت كثيرًا أمام ما يمكن اعتباره ظاهرة تشير إلى اتساع مساحة النقل والاستنساخ عن دراسات السابقين وبحوثهم

[••] اعتمدت في الدراسة التحليلية على عينة الدوريات العلمية، والكتب الصادرة عن المؤتمرات العلمية التالية:

- المجلة المصرية لبحوث الإعلام،العدد الخامس يناير/ أبريل ١٩٩٩- والعدد الخامس والعشرون، يوليو – ديسمبر ٢٠٠٥- والعدد السادس والعشرون، يناير مارس ٢٠٠٦.
- بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، "الإعلام بين الحرية والمسئولية" (القاهرة: كلية الإعلام، يوليو ٢٠٠٨) ج ١، ج٢، ج٣.
- بحوث المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر، "الإعلام والإصلاح .. الواقع والتحديات" (القاهرة: كلية الإعلام، يوليو ٢٠٠٩) ج١، ج٢.
- بحوث المؤتمر العلمي الدولي، "الأسرة والإعلام وتحديات العصر" (القاهرة: كلية الإعلام، فبراير ٢٠٠٩).

من أبناء المجتمع، والهروب نحو الترجمة عن الأدبيات البريطانية والأمريكية والفرنسية والمبالغة في الاقتباس منها . وسواء كنا بصدد النقل عن أسلافنا من رواد الدراسات الإعلامية وتلاميذهم، أو كان الأمر يتعلق بالترجمة، فإن كليهما يثير علامات استفهام حول "علمية" ما ننتجه من دراسات، ومدى السلامة في أن ننسبها لأنفسنا والمشروعية في أن تحمل أسماءنا، ويمكن أن توقظ المسئولين فينا إلى أن دراسة هذه الظاهرة وتعقب المشاركين في استمراريتها واجب تحتمه مسئوليتنا الأكاديمية عن ضبط حركة البحث الإعلامي وتنقيتها مما يعلق بها من شوائب وتصحيح مسارها على النحو الذي يرتقي بمستوى البحث الإعلامي ويرتقي بمصداقيته ويصنع لمؤسساتنا ما هي جديرة به من مكانة بين سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تربطنا بها علاقة عضوية بالغة القوة.

يستطيع المتتبع للمسيرة التاريخية لبحوث الإعلام في مصر، أن يرصد ثلاث مراحل في تطور البحث الإعلامي المعاصر. تبدأ المرحلة الأولى في العام ١٩٣٩ حين تم تأسيس معهد الصحافة العالي الذي عرف فيما بعد باسم معهد التحرير والترجمة والصحافة، وساد فيها الاتجاه نحو توطيد دعائم برامج التعليم الإعلامي في كلية الآداب بجامعة القاهرة في ظل الجهود الكبرى للدكتور محمود عزمي والدكتور طه حسين اللذان قدما كل رعاية ممكنة من أجل انطلاق الدراسات الصحفية في الجامعة الأهلية؛ من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في استقطاب الطلاب للدراسة في قسم الصحافة الذي بدأ نشاطه في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في العام ١٩٣٨.

وتعقبها المرحلة الثانية حين تحول المعهد إلى قسم التحرير والترجمة والصحافة في العام ١٩٥٤ في ظل رئاسة الدكتور عبد اللطيف حمزة ومشاركة الدكتور حسنين عبد القادر والدكتور إبراهيم عبده والدكتور خليل صابات والدكتور إبراهيم إمام والدكتور مختار التهامي. شهد التعليم الإعلامي في هذه الفترة ازدهارا كبيرا بفضل ما تميز به هذا الجيل من قدرات خاصة قامت على اتجاهين؛ أحدهما ينحو صوب استيعاب التراث الأمريكي والبريطاني والفرنسي في علوم الاتصال الجماهيري والوعي بنقاط القوة والضعف فيه، والثاني يظهر فيه سعيه لأن يقدم إنتاجه العلمي الخالص الذي ينم عن

اجتهاد كبيرفي قراءة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المحلية والعربية، وجدية في التعامل مع التراث الثقافي العربي، وأن يُعمِّقَ علاقات التفاعل مع المؤسسات الصحفية والإعلامية، وأن يفوز بالحضور المكثف على صفحات الجرائد والمجلات وفي برامج الراديو والتليفزيون مؤكدا قدرته على أن يكون في مقدمة صفوف النخبة المثقفة التي انشغلت بالقضايا الوطنية وشاركت في معالجتها بكفاءة واقتدار.

ويهمني في هذا العرض أن أتوقف أمام المرحلة الثالثة والأخيرة في عمر هذه البحوث لأنها الأكثر أهمية في علاقتها بالمشكلة موضوع البحث. تقترن هذه المرحلة في بدايتها بالعام ١٩٧٤،حين تحولت الدراسات الإعلامية من معهد الإعلام (١٩٦٩) إلى كلية الإعلام، وتمتد حتى اللحظة الراهنة. ولقد عاش جيلُنا هذه المرحلة بكل تفاصيلها؛ مراقبا وشاهدا ومشاركا. وإذا كنا نرفعُ رايات ما نسميه بالبحث النقدي، فإن مسيرتنا ذاتها في أمس الحاجة إلى النقد والمراجعة، ومن الواجب أن نتحلَّى بقدر من الأمانة والشجاعة لنقول إن هذه هي الثغرات الكامنة في معالجاتنا البحثية، وأن بيننا من يوليها ما تستحق من اهتمام، وينشد تبصير أصحاب المسئولية والضمير بها، لعلهم يستكملون المهمة، ويفكرون جديا في إقرار آليات واضحة ومعلنة للتصحيح وضمان الجودة.

يغلب على الإنتاج العلمي في هذه المرحلة النقل عن الاسهامات العلمية لجيل الرواد من أساتذة الصحافة والإذاعة والعلاقات العامة والإعلان، والاستغراق في ترجمات عن أدبيات الاتصال الجماهيري الأمريكية والبريطانية والفرنسية. ولعل هذا ما جعل جانبا من البحوث يخلو إلى حد كبير من أصالة الفكرة وجودة المعالجة وبراعة الابتكار ودقة الاستخلاص. ويمثل التراكم التاريخي لأعمال هذا الجيل وثيقة لـ " غياب الفكر" عن البحث الإعلامي، وضعف مستوى الاجتهاد، وإعادة انتاج ما انتهى إليه السابقون من الباحثين المصريين والأجانب في ظل الافتقار إلى أي أدوار مؤسسية تنظر رسميا في هذه الظاهرة، وتتعامل معها بجدية وتبادر باتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهتها.

هدف البحث:

يرتبط هذا البحث بهدف رئيس ينحو صوب التأسيس لـ"**نقطة تحول**" في مسيرة البحث الإعلامي تقوم على المواجهة الجادة لأخطاء الحاضر وخطاياه، والنظر في بيئتها العلمية والمجتمعية، والنزوع إلى الوضوح والجدية في تحديد الدوافع التي تكمن وراءها، والاجتهاد في بلورة استراتيجية مناسبة لتصفيتها والحد من آثارها، والنظر إلى هذا كله باعتباره من ضرورات إعادة الاعتبار إلى بحوث الإعلام، وإكسابها هوية يزداد الثراء فيها بمقدار ما يزداد الاستيعاب للتراث العلمي الوطني والعالمي، وبمقدار ما نتحلى بروح المبادرة في بلورة مناهج وأطر نظرية أكثر ارتباطا بهوية مجتمعنا الإعلامي واحتياجاته الفعلية وأكثر ارتباطا بالحرص على إكساب بحوثنا ذاتها هوية تميزها وتكسبها مكانة جديرة بالاحترام والتقدير بين مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية التي مازلنا ننقل الكثير عنها، ولا نأبه إلى أن جانبا منها مثل علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والنفس، لم ينج من الوقوع في أسر النقل بإخلاص متناهٍ ومريبٍ عن التراث العلمي الأمريكي، والاستنساخ المُهين لكثير من مقولات وأفكار ونظريات هذا التراث على النحو الذي أفضى إلى أخطاء في الدراسة العلمية للتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مصر.

تساؤلات البحث:

١. ما المظاهر المختلفة للافتقار إلى الأصالة في البحث الإعلامي المعاصر؟
٢. ما الأسباب التي أكسبت ظاهرة الافتقار إلى الأصالة قوة دفع هائلة في مؤسساتنا العلمية؟
٣. ما النتائج التي قادت إليها في ضوء المعالجات البحثية المعاصرة؟
٤. ما الإجراءات والتدابير العملية اللازمة لمواجهة المشكلات التي أفضت إليها ظاهرة الافتقار إلى الأصالة؟

المفهوم الإجرائي للأصالة:

تعني أصالة البحث الحضور المكثف لشخصية الباحث ودوره في صياغة فكرته، وبلورة معالم المشكلة البحثية، والاستيعاب الوافي لبعديها المكاني والزماني، وتحديد جوانبها وتوضيح علاقتها العضوية بالمجتمع، والكشف عن مدى جدارتها بالدراسة، والابتكار في إثارة الأسئلة الصحيحة والتوصل إلى إجابات تساعد في توفير رصيد معرفي يسمح بتكوين رؤي تفصيلية دقيقة تقود إلى الفهم الأعمق للموضوع المشكلة، ويمكن أن تكون إطارا معرفيا لصناعة قرارات رشيدة بشأنها، في ظل يقظة ذهنية تقوم على مراعاة الاتساق بين فكرة البحث ومشكلته من ناحية، وأساليب المعالجة المنهجية وأطرها النظرية من ناحية ثانية، والنتائج التي خلص إليها الباحث من ناحية ثالثة، والفرص التي تتيحها المعالجة والمعايشة المنتجة لتطوراتها من أجل إثارة علامات استفهام جديدة يفتح بها الباحث مجالات أخرى أمام غيره من الباحثين من ناحية رابعة، وأهداف البحث وغاياته من ناحية خامسة، **ومثل هذا الاتساق يمثل ركن الأصالة الأكبر في البحث العلمي أيًّا كان مجاله.** وتكتمل أصالة البحث كلما أفضت معالجته إلى الدقة في بيان علاقة التأثير والتأثر بين المتغيرات، ورصد الثبات والتغيُّر الذي يطرأ على الظواهر، وتقديم الجديد؛ غير المألوف، الذي يمثل "نقطة تحول" تجعل ما بعدها مختلفًا عما قبلها في مجال التخصص، وتحمل معها "نقلة نوعية" تثبت قدرة الباحث على أن يكون في مقدمة صفوف دعاة التغيير الإيجابي في المجتمع.

أصالة الباحث وأصالة البحث:

نعني بأصالة الباحث أن هذا الشخص مؤهل علميا وفكريا لدراسة هذا الموضوع بوعي يتيح له القدرة على معالجته بالوسائل والأساليب المنهجية التي تضبط حركته صوب الأهداف التي حددها، وتهيء له فرص الاستخلاص المنطقي لنتائج مهمة تثري الحياة العلمية وتوفر للمجتمع بدائل مناسبة للتعامل مع المشكلات وتساعده في صناعة التغيير الذي يحمل معه نقلات نوعية تمثل روافع لحركة التقدم في هذا المجتمع.

ونعني بأصالة البحث جودة موضوعه وتزايد قيمته العلمية والمهنية؛ أحدهما أو كلاهما، والتقدير لمصدر فكرته والدوافع التي قادت إليه، واقترانه بالأسئلة الصحيحة والأساليب المنهجية المناسبة والأهداف السليمة، والحضور المكثف للإجابات الدقيقة التي توفر رصيدًا علميًا مبتكرًا يحمل الجديد الذي يتجاوز المألوف، وربما يقيم قطيعة مع الإنتاج البحثي السابق، ويشجع الأوساط البحثية على التفكير الجدي فيما هي فيه، وما ينبغي أن تكون عليه.

في شروط الأصالة:

بطبيعة الحال لا يوجد فصلٌ مطلقٌ بين الأمرين؛ ذلك لأن أصالة البحث تستمد جذورها وكيانها كله من أصالة الباحث. ووفق هذه الرؤية –وفي ضوء المفهومين السابقين– يمكننا تحديد شروط الأصالة في البحث على النحو التالي:

- الحضور الذاتي المكثف لشخصية الباحث ودوره في الصياغة للفكرة والاستيعاب الوافي للمشكلة وتحديد أبعادها.
- عمق المتابعة للتراث العلمي بشأن مشكلة البحث وموضوعه.
- القدرة على التعامل النقدي مع التراث العلمي لمشكلة البحث، والتحلي بروح المثابرة اللازمة لتجاوز الكثير من التفسيرات الآلية التي تعلن عن نفسها ويؤثر الباحث السلامة بالركون إليها، من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر عقلانية وعمقا ودقة وموضوعية.
- العلاقة العضوية بين مشكلة البحث وحركة التطور الإعلامي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.
- تبني الأسئلة الصحيحة التي تُجسِّد قدرا هائلا من التحرُّر من سطوة التراث العلمي السابق، وتمثل مؤشرا دالا على روح المبادرة التي يتحلى بها الباحث في ارتياد الأرض البكر التي لم يسبقه إليها أحد.

- قدرة الباحث على الوصول إلى رصيد معرفي يُعزِّز الفهمَ الأفضل للمشكلة، ويتيحُ بدائلَ مختلفة في التعامل معها، ويمكن أن يكون قاعدة لترشيد عملية صنع القرار في المجتمع.
- الوعي بمصادر المعلومات والقدرة على الحكم على صلاحيتها لموضوع بحثه والأهداف التي يسعى لإنجازها.
- الاتساق الفكري بين مشكلة البحث وأساليب معالجتها وأطرها النظرية والنتائج، وما يثيره البحث من علامات استفهام جديدة، والأهداف التي حددها الباحث لنفسه.
- الوعي بعلاقة التفاعل بين المتغيرات تأثيرا وتأثرا؛ إيجابيا وسلبيا، ورصد ما قد يقترن بها من ثبات أو تغيُّر.
- اكتشاف الجديد الذي يمثل نقطة تحول؛ تقيم حدا فاصلا بين ما كان مستقرا من قبل، وما صار عليه الحال فيما بعد، وتجعل ما بعدها مختلفا عما قبلها في مجال التخصص.
- استثمار المعايشة العميقة لظواهر البحث ومتغيراته وما انتهى إليه الباحث من نتائج في إثارة علامات استفهام جديدة تتطلب جهدا بحثيا آخر، ويمكن أن تثير نقاشا في الأوساط العلمية بشأن الموضوعات المقترحة الجديرة بالدراسة والبحث.
- إثراء دور المؤسسات التعليمية والبحثية عبر الحرص على تفعيل وظيفتها التنموية والرقابية في خدمة المجتمع.
- تعظيم جودة المعالجة البحثية والارتقاء بمصداقيتها على النحو الذي يجعلها جديرة بالمشاركة الفعَّالة في توجيه حركة المجتمع نحو التغيير وضبط مساراتها في الاتجاه الإيجابي.

مظاهر الافتقار إلى الأصالة:

١. إعادة انتاج الفكرة البحثية ذاتها، والالتفاف على بعديها المكاني والزماني.
٢. النقل الحرفي لتساؤلات أجاب عنها باحثون في دراسات سابقة.

٣. السطو على التراث العلمي للدراسات السابقة في بحوث أُنجزت بالفعل .
٤. السذاجة في الرصد السطحي لعناوين الدراسات السابقة على هذا النحو: (١) دراسة فلان الفلاني (٢) دراسة فلان الفلاني(٣) دراسة فلان الفلاني (٤) دراسة فلانة الفلانية .. وهكذا. دونما أية محاولة لإعمال العقل في الإشارة إلى علاقة هذه الدراسات بمشكلة البحث، ودونما إدراك للهدف من عرض الدراسات السابقة .
٥. الادِّعاء المبالغ فيه بصياغة فروض تخلو من رصد العلاقة بين ما يحدده الباحث من متغيرات، وعدم الانتباه إلى أن ما يسميه بعضنا فروضًا هو في حقيقته "بديهيات" سبق تأكيدها في دراسات سابقة كثيرة.
٦. الانطلاق من مفاهيم يُجهدُ الباحث نفسه في التركيز عليها من دون أن يبحثَ في دقة تعبيرها عن الواقع، ومن دون وعي بأنها في حالات كثيرة تتناقض تماما مع ما يجري حقا في الممارسة الإعلامية، ومع رؤى وتصورات ومواقف مؤسسات فاعلة في المجتمع.
٧. الاعتقاد في أن العلم هو النقل، وأن البحث يمكن إنجازه عبر الخلط المنظم لمجموعة من الاقتباسات التي يجري استنساخها ووضعها في بناء يجعل منها بحثًا.
٨. الولع بالترجمة المكثفة عن أدبيات المدرسة الأمريكية والبريطانية والفرنسية في علوم الاتصال الجماهيري قبل الاطمئنان إلى فائدتها في المعالجة لموضوع البحث، وعدم بذل ما ينبغي من جهد لمعرفة مدى التماثل بين السياق المجتمعي لهذه الأدبيات والسياق المجتمعي لموضوع البحث، وغياب المنطق في الاستناد إلى أطر نظرية يجري تطويعها للتعامل مع واقع مختلف، وفيما يمكن استدعاؤه من نتائج هذه الأدبيات.
٩. الفهم الخاطئ لمعنى الحياد في البحث العلمي مما يقود الباحث إلى معالجات "أولية"؛ يغلب عليها السرد والتسجيل والتوصيف للوقائع والظواهر، وتخلو من

تحليل أبعادها وتفسير ما تنطوي عليه من دلالات، وتفتقر إلى النقد الذي يكشف ما هو إيجابي وسلبي، ويتقصى كافة المتغيرات المشاركة في صنعه، ويملك القدرة على النفاذ إلى ما بينها من علاقات تنبِّه المجتمع إلى الثغرات الكامنة في الأداء الإعلامي، وتتيح له إمكانية بلورة سياسات تفضي إلى تصحيح أخطاء المؤسسات الإعلامية وخطاياها.

١٠. الركون إلى نوع من المعالجة البحثية يغلب عليه التسليم بأهمية الحفاظ على الوضع القائم سواء في النظم الإعلامية أو الأطر الدستورية والقانونية التي تمثل مرجعية النظر في عمل وسائل الإعلام والحكم على أدائها، أو في مجال الممارسات الإعلامية السائدة، أو في آليات المتابعة والتقويم. وبذلك ينشأ الأساس الموضوعي لإقامة حاجز بين الجامعة والمجتمع ما دامت لا ترى حركة المجتمع ونزوعه نحو الإصلاح والتجديد، وتتبنى موقفا سلبيا يبقيها بعيدا عن التفاعل مع المتغيرات. ومن هنا تتصاعد صيحات التندر والسخرية من الباحثين، بدعوى أنهم ما زالوا متخلفين عن فهم رسالة الجامعة ودورها في قيادة عملية التغيير الإعلامي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونحن في القرن الحادي والعشرين، ولا يدركون مسئوليتهم في مساعدة الرأي العام على متابعة ما يجري داخل المؤسسات الإعلامية وتمكينه من الرقابة الجيدة على سياساتها وممارساتها، وتبصيره بالمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في "الثقة" التي يمنحها لهذه الوسائل؛ ولا ينتبهون إلى الآثار السلبية لظاهرة النزوع البحثي نحو التسليم بما هو قائم في علاقة وسائل الإعلام ذاتها بكليات الإعلام وأقسامه.

تحظى مؤسسات التعليم الإعلامي بما هي جديرة به من المكانة المناسبة والسمعة الجيدة بمقدار ما يزداد دورها في تقديم الأفكار التي تساهم في إثراء الأداء الإعلامي، وبمقدار ما يشعر واضعو السياسات الإعلامية وصناع القرار داخل هذه

المؤسسات بأن لديهم " مؤسسات علمية مرجعية " يتعين الرجوع إليها قبل البت في أمر ما يمكن أن تتبناه من السياسات والخطط والبرامج والقرارات.

ولا يمكن لمؤسسات التعليم والبحث الإعلامي أن تُرسّخ دورها المرجعي إلا بمقدار ما أنجزت من رصيد معرفي في مجال التقويم الدقيق لما هو سائد من الممارسات وتحديد الثغرات وبيان أسبابها وصياغة بدائل للتعامل مع ما هو قائم؛ تكسب وسائل الإعلام مصداقية وتعزز مكانتها لدى الرأي العام وترتفع بقدرتها على التأثير في الرأي العام على النحو الذي يستجيب للمصالح الوطنية ويأخذ في اعتباره الاحتياجات الفعلية لجمهور هذه الوسائل.

وحين تغيب هذه الرؤية عن مؤسسات التعليم والبحث الإعلامي، ينتفي الأساس الموضوعي للعلاقة الجيدة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الإعلامية في مجتمعنا، وتتزايد الفجوة بين الطرفين، وتصبح الاستهانة بما تقدمه المؤسسات العلمية هي النظرة المسيطرة على اتجاهات المسئولين عن التخطيط للسياسات الإعلامية في المجتمع، وصناع القرار في المؤسسات الإعلامية.

١١.تصدير البحوث بإطار منهجي مُحدَّد المعالم يتضمن تحديداً لمشكلة البحث وبيانا لأهميتها ويستعرض الفروض والتساؤلات والأدوات والمناهج ويشير إلى الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة. ولا تخلو بحوثنا من هذا " **السرد المدرسي**" لعناصره بطريقة تظهرنا وكأننا نفترض أن من يقرأ هذا الإنتاج طفل صغير دون مستوى الفهم، ولا بد أن نخبره بهذه وتلك وفق هذا التنظيم لكي يدرك جيدا ما الذي نفعله بالضبط.

وقد انتهى بنا هذا التقليد في الجانب الأكبر من بحوثنا إلى الإبقاء على الإطار المنهجي وكأنه كيان مستقل ومعزول عن محتوى البحث. وفي جانب آخر من بحوثنا يتراجع تأثير هذا الإطار في المعالجة لقضية البحث أو في النتائج التي انتهى الباحثون إليها.

ويعتبر هذا التقليد واحدًا من أسوأ عاداتنا في بحوث الاتصال الجماهيري؛ لأنه إذا كان السرد المدرسي المباشر لعناصر الإطار المنهجي في كيان مستقل أمرًا مطلوبًا لتعليم المبتدئين، فإن مكانه لا يكون في البحوث ذاتها، وإنما يكون في "مشاريعها" التي تخضع لمراجعة ونقد في الملتقيات العلمية للأقسام والكليات ولجان المراجعة والفحص، ومن حق كل هؤلاء أن يطمئنوا إلى وضوح الإطار المنهجي للمعالجة في ذهن الباحث طالما أن هذا الإطار –قبل أي أمر آخر– هو المحدد الرئيس لـ"علمية البحث" في ظل الوعي الكبير بأن "العلم منهج". ويبقى أن نختبر قدرة الباحثين على أن يدمجوا هذا الإطار المنهجي في ثنايا المعالجة الممتدة عبر فصول البحث وأقسامه. ويبقى أيضًا أن يبذل طلاب العلم ما يجب عليهم من جهد ليدركوا كيف يحترم الباحثون عقولهم؛ عندما يطمئنون إلى قدرتهم على أن يمسكوا بالإطار المنهجي وحدود تأثيره على هذه الفكرة أو تلك في المعالجة العلمية الكاملة حسبما استعرضها الباحث في سائر فصول الدراسة.

نحو تفسير موضوعي لظاهرة الافتقار إلى الأصالة: الأسباب

أولاً: التفسير المهني للظاهرة:

١. ضمور التأهيل العلمي والفكري للخريجين في مرحلة البكالوريوس. منذ لحظات الميلاد الأولى للدراسات الصحفية حرص جيلُ أساتذتنا الرواد على أن تقوم الخطة التعليمية لمناهج التعليم الإعلامي على محورين أساسيين؛ أولاهما يمكن تسميته بمحور "**التأهيل المهني لخريجي الدراسات الصحفية والإعلامية**"، ويتجه نحو إكساب الطالب مهارات العمل الصحفي والإذاعي في مجالات جمع المادة والكتابة والتحرير للأخبار والتقارير وإدارة الحوار وإنجاز التحقيقات والحملات الصحفية وكتابة المقالات وإعداد المواد الإعلامية للعلاقات العامة وبرامجها والتخطيط لأنشطتها .. إلخ المهارات التي تهيء للخريج فرص إجادة المهنة باحترافية ووفق أسس علمية تضمن الارتقاء بجودة الممارسة وتصعد بمستوى فعاليتها وتساعد المؤسسة الإعلامية على المنافسة مع غيرها من

المؤسسات وتعزز مصداقيتها وتساهم في صناعة شخصية مهنية مميزة للمؤسسة بين سائر المؤسسات الإعلامية. والمحور الثاني يمكن تسميته بـ"**محور البناء الثقافي والفكري لشخصية الخريجين**" .من أجل الاطمئنان إلى بناء فكري جيد أعار جيل الرواد اهتماما خاصا لمواد مثل اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا السياسية وعلم النفس الاجتماعي ومبادئ علم السياسة والنظرية السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي ومبادئ الاقتصاد والنظم والمذاهب الاقتصادية والفكر العالمي المعاصر والتذوق الفني. حدث هذا في ظل الوعي بأن التكوين على هذا النحو يجعل الطالب أكثر فهما لمجتمعه والعالم، وأكثر قدرة على ممارسة المهنة ذاتها بكفاءة واقتدار، ويمثل القاعدة السليمة لأية ممارسة صحفية وإعلامية جيدة وفعالة.

غير أن الجيل الحديث من أساتذة الإعلام ارتكب خطيئةً تعليميةً كبرى؛ حين اتَّجه جانبٌ من ممثلية في كليات الإعلام وأقسامها إلى استبعاد الكثير من مواد البناء الثقافي والفكري؛ لتتاح له ساعات أكثر لتدريس مواد التأهيل المهني والحِرَفي التي يتخصص فيها بدعوى أن هذا ما ينبغي أن يتم التركيز عليه ليتقن الطلاب ممارسة الحرفة، في ظل التكرار المكثف للقول بأننا لسنا في قسم تاريخ أو علم نفس أو اقتصاد أو سياسة أو لغة عربية. وهذا وهم كبير؛ ذلك لأن الحرفة الإعلامية تعتمد في الأصل على مجموعة من "**القوالب الفنية**" التي كانت محصلة لتراكم تاريخي لكثير من الممارسات. ومثل هذه القوالب تبقى فارغة؛ لا قيمة لها مالم تستند إلى "**مضمون معرفي وفكري**" جيد ومتماسك، والإلمام بكليهما يكسب الطالب قوة، وبغير التكامل بين الجانبين تخسر الممارسة الكثير من أسرار قوتها.

ونظرًا لغياب الوعي بأهمية هذا التكامل لدى الجيل الحديث من أساتذة الإعلام، انتهينا إلى حشود من الخريجين الذين ينقصهم الفهم الشامل للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتاريخية والجغرافية والسيكولوجية واللغوية والفكرية لأحداث المجتمع وقضاياه، وانتهينا أيضا إلى نوع من القصور في التغطية المهنية

للأحداث والقضايا والظواهر، واكتشفنا أن ماكان هذا الجيليدَّعيه من التركيز على مهارات الممارسة ومؤهلات الحرفة لم يتم إنجازه على النحو الذي وعد به في مجالس الأقسام والكليات التي شهدت صراعات مؤلمة ومضحكة في آن على ما يتصوره كل شخص حقا له، من دون أن يلتفتوا إلى الآثار المدمرة لهذه الصراعات على مستوى الخريجين وكفاءتهم.

لقد كان المأمول من هذا الجيل أن يثري الخطة التي تبناها جيل الرواد بتعزيز مكانة مواد البناء الفكري والثقافي لشخصية خريجي الدراسات الإعلامية في الخطط التعليمية المعاصرة، وأن ينصرف إلى التفكير فيما يمكن إضافته من مواد تستجيب لاحتياجات مجتمعاتنا العربية المعاصرة. لم ينشغل هذا الجيل– مثلاً– بالأهمية الكبرى لأن يدرس طالب الإعلام تاريخ العرب الحديث والمعاصر، والتيارات الفلسفية والفكرية في العالم المعاصر، والتفكير العلمي والمذاهب والفرق في تاريخ العالم الإسلامي، والتيارات الحديثة في كتابة القصة والشعر في الوطن العربي، والعولمة الثقافية والإعلامية، والاستعمار الجديد وأدواته في الوطن العربي، والعلاقة بين الحضارات الكبرى في التاريخ الإنساني، والنظم الدستورية والقانونية في الوطن العربي وتأثيراتها على التشريعات الحاكمة لوسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالعمل الإعلامي في عصر العولمة الاقتصادية، وشبكات التواصل الاجتماعي وأشكال توظيفها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية في المجتمعات العربية، والنظم والمذاهب الاقتصادية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية ونفوذها السياسي والثقافي والإعلامي في الوطن العربي.

من المريب حقًا أن يمضيَ طالبُ الإعلام أربع سنوات من عمره من دون أن يُلمَّ بهذه الموضوعات. إن هذا ليس ترفًا أو عبئا إضافيا ولكنه من ضرورات التأهيل الجيد مهنيا وفكريا؛ذلك لأن هذه المعرفة تمثل "**الأفق الفكري**" الذي يحكم حركة الخريج المهنية ويوجِّه أداءه في المسارات الصحيحة،كما أن غياب هذا الأفق يقود الخريجين عادة إلى نوع من الممارسات السطحية التي لا تنفذ إلى جوهر الأحداث والظواهر والقضايا المجتمعية، ولا تضعها في سياقها المجتمعي السليم ولا تعي أبعادها ودلالاتها، ولا

تستطيع استشراف مستقبلها.وليس من الأمانة أن يترك علماؤنا وباحثونا أجيالا بريئة لتتخرج على هذا النحو من الهشاشة الفكرية والمهنية؛ لأن هذا يتعارض مع واجباتهم الوظيفية، ويلحق ضررا بالغا بالمصالح الوطنية لمجتمعاتنا التي ما زالت تراهن على دور مؤسسات التعليم العالي في الإصلاح والتغيير.

هنا تحديدا يظهر **القصور الشديد في عمل الأقسام العلمية داخل كليات الإعلام وأقسامه، ويظهر كذلك القصور الأكبر في عمل مجالس الأقسام والكليات؛** فكلاهما مسئول بحكم قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عن صياغة الخطة التعليمية والنظر في ضرورات تطويرها وتحديثها على النحو الذي يتسق مع حركة التطور في المجتمع ومع الطفرات الهائلة في المجال التعليمي دوليًا. وليس من المناسب أن تستمر مجالس الأقسام والكليات في مناقشة الكثير من الموضوعات الهامشية وتجاهل القضايا الأساسية التي تمسُّ المستوى العلمي والمهني للخريجين، ومن الضروري أن تنتبه جيدا إلى أن جدارتها الأكاديمية والتعليمية تتوقف في الأساس على مقدار ما تنجزه من تطوير وتحديث في البناء الفكري والتأهيل المهني للخريجين قبل أي أمر آخر.ومن الطبيعي أن يثور التساؤل: ماذا تفعل هذه الأقسام والمجالس إذا لم تكن تعير أمر التطوير والتحديث في الخطة التعليمية ما تستحقه من اهتمام وجهد؟

ومن الأمانة أن نعترف أن هذه الأقسام والمجالس ماكان لها أن تفعل غير هذا؛ لأن غالبية أعضائها انشغل بشكل رئيس بتعظيم مكاسبه المادية حين انحاز لاقتراحات استبعاد الكثير من مواد البناء الثقافي والفكري للخريجين من أجل استغلال ما كان مقررًا لها من ساعات في تدريس مواد تخصصه المعنية بالتأهيل المهني، وتقرير كتبهم ومذكراتهم التي تُدِرُّ عليهم مكسبا ماليا لا سبيل للوصول إليه بغير هذا الطريق. لقد فعلوا ذلك من أجل مصالحهم الشخصية الضيقة، ولم يكن في ذهنهم على الإطلاق التأثيرات السلبية لهذا الاستبعاد على القدرات المهنية للخريجين.

وما من شك في أنها المصالح نفسها التي قادت هذا الجيل – من الذين حصلوا على الأستاذية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، ومرورًا بالثمانينيات والتسعينيات فصاعدا– إلى إدخال التعليم الإعلامي ضمن برامج التعليم المفتوح؛ حين سال لعابهم فور مراقبتهم للمكاسب المالية الهائلة التي جناها أقرانهم من أساتذة كليات التجارة والزراعة والحقوق والآداب؛ التي اكتظَّت مدرجاتُها بآلاف مؤلفة من حملة دبلوم التجارة والزراعة والصناعة الذين يبحثون عن ليسانس وبكالوريوس بأي ثمن في ظرف تاريخي عشَّش فيه الفساد في كل ركن بالبلاد وأصبح من اليسير على أي شخص أن يحصل على ما يريد من شهادات. وفي ظل تزايد ضغوط صندوق النقد الدولي من أجل تقليص ميزانيات مؤسسات التعليم الوطني وإنهاكها وتفريغها من كوادرها، ودفع جهاز الدولة إلى نوع من التعليم الذي يُدِرُّ مالا، عايشنا واحدة من الخطايا في إدارة المؤسسات التعليمية وإبعادها عن مهامها الفعلية وشغلها بمهام أخرى؛ ورأينا حشودا من أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين وقد قادتهمأنانيتهم ومصالحهم الشخصية الضيقة إلى القفز فوق مصالح الوطن؛ وفتح برامج التعليم الإعلامي أمام خامات بشرية دون مستوى التعليم الجامعي بكثير، ودون مستوى التعليم الإعلامي بشكل أكبر، لنصل اليوم إلى نماذج عديدة منهم – بينهم راقصات وسماسرةومجرمون و.. و.. مما يعف القلم عن تسجيله – وقد تسربت إلى مؤسسات صياغة الذاكرة الوطنية وتشكيل الرأي العام من دون أن يتوفر لهم الحد الأدنى من المؤهلات التي تمنحهم حق التوظيف في هذا المجال. وانتهى بنا الأمر إلى كارثة كبرى بعد أن رأيناهم يلتحقون ببرنامج الدراسات العليا ويحصلون على الماجستير والدكتوراه في الوقت الذي نعلم فيه باليقين أنهم دون ذلك بكثير. كان الفساد الجامعي جزءا من الفساد الأكبر للمجتمع ؛ وكان من البديهي أن تكون الجامعة صورة مصغرة للوطن في لحظة تاريخية كان إفساد النخبة الجامعية والثقافية فيها جزءا لا يتجزأ من إفساد المجتمع بأسره.

٢. عدم تفرغ الباحثين والمشرفين للدراسات العليا؛سيما وأن نظم العمل لا تلزمهم بذلك، وتفتح أمامهم أبواب الجمع بين أكثر من مكان في الوقت نفسه. وإذا

أخذنا في الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تدفع الباحثين وأساتذتهم إلى البحث عن فرص لتنمية الدخل المالي لمواجهة الأعباء المعيشية، أدركنا كيف ينال هذا من وقتهم وجهدهم، ويبعدهم كثيرا عن الوفاء بمتطلبات العملية البحثية على النحو الأفضل.

٣. تدهور نظم الرقابة والتقويم لإنتاج الباحثين، والاعتماد على الرؤى الفردية في إنجاز هذه المهام، والافتقار إلى آليات مؤسسية واضحة للمتابعة والمراجعة والتصحيح.

٤. بنية المؤسسة الجامعية التي تقوم على نظم عمل تعادي الجدية وتقلِّل من شأن الاجتهاد وتقوم على السخرية من المثابرين وتزرع في نفوس الأجيال الناشئة من المعيدين والمدرسين المساعدين الاستعداد للخضوع والتسليم والمسايرة والمحاكاة وربما التقديس لكل ما يصدر عن أساتذتهم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

ثانيًا: التفسير السيكولوجي الثقافي للظاهرة:

١. الثقافة السائدة التي تسيطر على عقول كثير من الباحثين وتجبرهم على أن يقيموا رابطا قويا بين إتقان فنون النفاق من ناحية، وسرعة الصعود والوصول إلى المزايا والمواقع الوظيفية المهمة، إن هذا يفسر لنا لماذا يتقن المعيد الصمت والمسايرة حتى يحصل على الماجستير، ولماذا يستعذب المدرس المساعد رصد فنون النفاق من أجل استثمارها في الاتجاه الذي يساعده في الحصول على الدكتوراه، ولماذا يُصاب المدرس بالخرس حتى يصبح أستاذًا مساعدًا، ولماذا يردد الأستاذ المساعد كلام من يكبره، ويتطوع بمباركته حتى يصبح أستاذًا، ولماذا يؤثر الأستاذ موقع المتفرج حتى يصبح رئيسًا للقسم، ولماذا يساير رئيس القسم الجميع حتى يصبح وكيلاً، ولماذا يؤثر الوكيل الصمت ويُدمِنَ الاستماعَ حتى يصبحَ عميدًا، ولماذا يبدو العميد حبيب الجميع حتى يصبح نائبا لرئيس الجامعة، ولماذا يحرص نائب رئيس الجامعة على أن يتشبث بموقع المتفرج

على ما يجري ليكون مؤهلا لموقع رئيس الجامعة، ولماذا لا يعبر رئيس الجامعة عن رأي أو موقف حتى يصبح وزيرا .. وهكذا .. وهكذا يجاري الجميعُ الجميعَ، ولا يتحدث أحدٌ، ولا يقول كلاماً له دلالة. وربما يغادر أستاذ الجامعة الحياة حزينا لأنه مات قبل أن يأتي اليوم الذي انتظره طويلا ليقول فيه رأيا يعبر عن شخصيته، ويؤكد قدرته على الاستقلال الفكري وجدارته بالحرية الأكاديمية في مؤسسة لا يمكن أن تتقدم بغير اجتهاد ذاتي، وتنوع في الرؤى، وقدرة على تقديم الجديد الذي لم يسبقنا أحد إليه.

٢. العقلية القائمة على العداء للاجتهاد ومخاصمة التجديد والتقديس شبه المطلق للمحافظة على الوضع القائم.

٣. عقلية الانسحاق الحضاري التي تدفع بكثيرين إلى التسليم بهذه الفكرة أو تلك؛ لا لأنها مفيدة للتقدم العلمي والمجتمعي، وإنما لأنها من انتاج الحضارة الغربية.

ثالثًا: التفسير السياسي للظاهرة:

- الافتقار إلى الإرادة السياسية التي تعير قضية صون الهوية الوطنية ما هي جديرة به من الاهتمام؛ وما يسري على سياسات البحث العلمي يمتد إلى الزراعة والصناعة والصحة والإعلام والثقافة.
- نجاح مؤسسات الاختراق الثقافي الأجنبي في التسرب إلى كثير من المؤسسات العلمية وإغراء أجيال من الباحثين والباحثات على الاهتمام بنقل موضوعات ومشاكل بحثية من سياقها الأجنبي واستدعائها ووضعها على جدول أولويات البحث الإعلامي العربي على الرغم من تعارضها مع المصالح الوطنية للمجتمع.

في استراتيجية المواجهة .. ما العمل؟

١. النظر في برامج التعليم الإعلامي والتكوين الفكري والمهني للباحثين؛ سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا. فهي في غالبيتها لا تسهم في تكوين خريجين أكثر مهارة، أو باحثين أكثر قدرة على تحمل مسئوليات البحث العلمي. كما أنها لا تفضي إلى خريجين تتوفر لديهم "العقلية النقدية" ولا تبني فيهم النزوع نحو الاستقلالية الأكاديمية والفكرية، وتدفعهم نحو المسايرة والتقليد والمحاكاة في إطار الاعتقاد بأن هذا هو ما يرضي، وأن هذا هو السائد والمسيطر، ولا يصح التفكير في الخروج عليه.

٢. النظر بعناية في إمكانية الوصول إلى سياسة للبحث العلمي تقوم على إعادة النظر في المعايير الحالية لقبول الطلاب في الدراسات العليا والاهتمام بالإجابة عن السؤال الرئيس: هل كل من يحصل على تقدير "جيد" في مرحلة البكالوريوس يصلح لأن يكون "باحثًا" يسلك طريقه نحو الدكتوراه؟ وإذا لم يكن هذا المعيار كافيًا، فما هي المعايير العادلة التي تجعل هذا الخريج أو ذاك جديرا بأن يكون باحثًا؟

٣. إثارة الاهتمام بمراجعة آليات المراجعة والتقويم للبحوث التي تم الاتفاق على مشاريعها .ذلك لأن الغياب المطلق لدور القسم أو الكلية عقب الانتهاء من الموافقة على مشروع البحث، يطلق يد المشرفين في أن يفعلوا بالبحث والباحثين ما يشاءون ؛ إيجاباوسلبا. وفي ظل عدم تفرغ المشرفين على أطروحات الماجستير والدكتوراه، والقصور الشديد في تحملهم للمسئولية العلمية والتربوية للباحثين، ينطلق الباحثون في إنجاز بحوثهم باجتهادات فردية. وإذا كان من الممكن لبعض هذه الاجتهادات أن تقود أصحابها في الطريق المنهجي والمعرفي السليم، فإن احتمالات سلوك الطريق الخطأ يكون هو الأكثر بالنسبة لجانب من الباحثين. ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار أن غلبة الاجتهاد الفردي في إنجاز الكثير من البحوث ينطوي على مغامرة كبيرة لأن محدودية الرصيد المعرفي للباحث وضآلة خبرته وتواضع معايشته الميدانية لنظم العمل

في وسائل الإعلام وشخصية جمهور هذه الوسائل في المراحل الأولى من عمره البحثي، تضعفان قدرته على الفهم الدقيق لظواهر الدراسة، وتصيبانه بالعجز عن الوصول إلى تفسيرات دقيقة للقضايا والظواهر، وتحولان بينه والقدرة على القراءة الموضوعية للكثير من الإحصاءات التي توصلت إليها معالجته الكمية للظواهر، وتدفعانه بقوة نحو إيثار السلامة بالنقل والاستنساخ لما استقر عليه السابقون؛ سيما وأنه لا يملك مؤهلات تجاوز هذا.

٤. تعزيز الوعي وإثارة الاهتمام بالأهمية الكبرى للعلاقة العضوية بين كليات الإعلام وأقسام الصحافة من ناحية والمؤسسات الصحفية والإعلامية من ناحية أخرى. لا يمكننا إنكار الفجوة الكبيرة في علاقتنا بهذه المؤسسات، وهذه ظاهرة بالغة الغرابة والإثارة وتكشف عن قصور كبير في عملنا. ولن يمكننا إحراز تقدم يفضي إلى تعزيز هذه العلاقة إلاّ إذا أدركنا جيدًا أسباب هذه الفجوة وتأثيراتها على عملنا. هنا على وجه التحديد نلاحظ أن ميلنا إلى إيثار السلامة بالنقل عن التراث العلمي السابق لا بد أن يبعدنا عن الدراسة الميدانية التي تتطلب جهدا في تقصي الحقيقة بشأن نظم العمل داخل المؤسسات الإعلامية والسياسات التي تحكمها والشخصية المهنية للعاملين فيها. وكلما تحكمت عقلية النقل والاستنساخ في أدائنا العلمي، ازداد بعدنا عن الدراسات الميدانية، وتعمقت الفجوة بيننا وبين المؤسسات الإعلامية.

في هذه الحالة لن تجد المؤسسات الإعلامية ما يدعوها إلى الاهتمام بمؤسساتنا العلمية، وسيصبح الإهمال من جانب هذه المؤسسات هو المعادل الموضوعي لإهمالنا دراسة المؤسسات الإعلامية "من الداخل". ومن واجبنا أن نعترف بأننا مسئولون أكثر من غيرنا عن هذه الفجوة ؛ لأن سيادة العقلية القائمة على النقل والاستنساخ في البحث العلمي تصيبنا بالتخلف عن متابعة مهامنا وتحمل مسئولياتنا في دراسة ما يجري داخل المؤسسات الإعلامية، وتحول دون تعزيز التفاعل الخلاق مع هذه المؤسسات على النحو الذي يجعل من هذه المؤسسات ذاتها شريكًا فاعلاً في دعم مؤسساتنا العلمية ومساعدتها

على إنجاز أهدافها. وإذا كان من اليسير الإقرار بأن هناك أسبابًا أخرى للفجوة، فإن هذا هو السبب الحاسم في استمرارها.

٥. إثارة الاهتمام بحاجتنا الشديدة إلى بلورة معالم لشخصية البحث الإعلامي تتيح يسر التعرف عليه وتجعل غيرنا قادرًا على أن يُقرَّ بأننا قطعنا شوطاً كبيرًا في هذا، وبذلنا جهدا منحنا الحق في أن ينسبوا هذا الجهد لنا قبل أي طرف آخر. الانطباع السائد حتى اليوم أننا ننقل عن علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والنفس والتاريخ واللغة الكثير من المعالجات بنصها الحرفي، ونتصور أن هذا "سلوك علمي" تحتمه الحاجة إلى إيجاد رابط موضوعي بين علوم الإعلام وهذه العلوم، نستند إليه في تفسيراتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية والنفسية للكثير من الظواهر الإعلامية. ومع الإقرار بأهمية هذا اللون من التفكير في إكساب دراساتنا وعيًا بأبعادها المتعددة المرتبطة بهذه العلوم؛ فإن معالجاتنا البحثية قادتنا في التطبيق الفعلي إلى أن نضع ما نسميه بـ "الإطار" السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التاريخي أو القانوني أو السيكولوجي للظواهر الإعلامية في فصول كاملة مستقلة بذاتها، وبهذا فإننا لم ننجز ما وعدنا به، وهو أن نستثمر هذه العلوم في إنجاز دراسات أكثر خصوبة وعمقا، وتفسير الظواهر في ضوء علاقتها بهذه العلوم، وإلقاء الضوء على التأثيرات المهمة للنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية على سياسات وسائل الإعلام ومضمونها والتشريعات التي تحكمها مثلا. وإذا كان بعضنا قد أنجز ما يستحق الاهتمام في هذا المجال، فإن جانبًا كبيرًا منا أهدر جهدًا وأضاع وقتا ثمينا في أن يستنسخ فصولا كاملة من أدبيات علم الاجتماع والتاريخ والسياسة والاقتصاد وعلم النفس واللغة والقانون حتى صارت دراسته أقرب إلى هذه العلوم منها إلى علوم الاتصال الجماهيري.